ودائما ..
عمار يا مصر

مره أخرى.. رخصة الاشغال ضرورية

فى أول زيارة لى إلى الولايات المتحدة الامريكية عام 1964وفى زيارة لمدينة فيلادلفيا استقبلني زميلي الراحل د. عفت منصور بسيارته وأخذني لزيارة الصديق د. نهاد طولان ليسمعني لأول مرة للأغاني عربية لمطربة جديدة (بالنسبة للمصريين فى ذلك الوقت) المطربة فيروز وأخذنا الحنين إلى الوطن ونحن نستمع وخرجنا وقد انتصف الليل ووجدت سيارات كثيرة فى انتظام على ناصيتي الشارع وتساءلت عن السبب الذي أوجد هذا العدد من السيارات فى الشارع وعرفت أن هذه السيارات تبيت فى الشارع وكان ذلك بالنسبة لى أنا القادم من القاهرة غريباً .. فلم تكن فى ذلك الوقت 1964السيارة تبيت فى الشارع بالقاهرة الكبرى.. بل كل سيارة تبيت فى مكان انتظار، ولم يكن هناك قانون أو لائحة تلزم أي صاحب مبنى بأن يوفر أى مكان انتظار.

- تذكرت أخيراً هذه القصة وأنا أقرأ فى صحافة الأسبوع الماضي تصريحات السيد محافظ الجيزة بأنه أمكن فى محافظة الجيزة تشغيل 1250 جراجاً بطاقة تسع 12 ألف سيارة فى مدينة الجيزة، و329 جراجاً بحى العمرانية، و246 جراجاً بحي الدقي، و 200 جراج بحي شمال، و197 بحي العجوزة بخلاف 270 جراجاً تحت الإنشاء وكلف المحافظ معاونيه بسرعة فتح جميع الجراجات أسفل العقارات. على أن تقوم الأحياء بتشغيل الجراجات التى يمتنع أصحابها عن تشغيلها لهذا الغرض.. كذلك حضر السيد محافظ القاهرة توقيع تنفيذ جراج كبير أسفل جزء من نادى هليوبوليس ويتم تنفيذه بطريقة الBOT .

وأذكر أنه فى عام 1979صدر قرار لمحافظ القاهرة بضرورة توفير أماكن انتظار للسيارات لكل مبنى وطبقاً لنوعية استعمالاته ثم أكدت ذلك لائحة قانون تنظيم المباني ومع ذلك فكثير من المسطحات التى رخصت لتكون أماكن لانتظار السيارات لم تستعمل فى هذا الغرض، وتحولت بعض الشوارع فى بعض الأحياء – مع زيادة ملكية السيارات – إلى جراجات ليلية بكثافة تعوق حتى حركة سيارات الطوارئ من إسعاف ومطافئ وبما يعرض حياة المواطنين إلي خطر محقق عند أي طارىء.

- وقد قرأت فى صحافة الأسبوع الماضي أيضاً أن اجتماعا برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء قد عقد لوضع أسلوب عمل الخرائط اللازمة التي يتحدد فى ضوئها استعمالات الأراضي هذا السرد يؤكد ما يلي :
- القاهرة دون قانون محدد كان يستشعر سكانها بضرورة توفير أماكن إنتظار للسيارات.
- مع وجود قانون ولائحة تلزم بتوفير أماكن لانتظار السيارات وزيادة رهيبة فى عدد السيارات وانفلات فى احترام اللوائح والقوانين لم يقم الناس بتنفيذ ما رخص به.
- هناك توجه حكومي بضرورة وجود خرائط ومخططات عمرانية توضح استعمالات الأراضي .
- ولأن نوعية استخدام الأراضي هو المولد الرئيسي لكل المرافق العامة وللحركة وحجمها فوق الطرق التى يلزم أن تستوعبها فإن احترام هذا الاستعمال للأراض طبقاً لما خطط من أجله العمران يستوجب عدم التعديل أو التبديل دون تعديل لمحاور الحركة والمرافق كلها وهو أمر يلزم إتباعه عند إصدار

أي ترخيص لبناء. ومسئولية جهة التنظيم متابعة التنفيذ طبقاً لما رخص به, وهنا يلزم أن نؤكد ضرورة استحداث رخصة اشغال للبناء لا تصدر إلا بعد التأكد من التنفيذ طبقاً للترخيص وذلك متبع فى كل الدول حولنا .. وليس فى ذلك تعقيد، كما قد يدعى البعض – بل هو توفير لإجراءات إدارية لإصلاح ما قد تضطره جهة الادارة مع هؤلاء الذين لا يحترمون القوانين.. ودائما عمار يا مصر.